ليبيا وثورات الربيع العربي (سنة ٢٠١١م)

بلعيد خليفة محمد اللافي

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا، عقب ما يسمى بثورات الربيع العربي، في نهاية ٢٠١٠م ومطلع ٢٠١١م، وعن طبيعتها وأسبابها ونتائجها ومواقف بعض الدول منها، وتأثيرات العامل الخارجي فيها، وانعكاساته على الأمن القومي العربي ككل.

Abstract:

This study attempts to shed light on the political developments witnessed by Libya following the so-called Arab Spring revolutions at the end of 2010 and the beginning of 2011, its nature, its causes and consequences, the attitudes of some countries, the effects of the external factor and its implications for the Arab national security as a whole.

المقدمة:

لقد كانت ليبيا من بين الدول التي شملتها أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي،والتي مثلت مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة العربية في شمال أفريقيا، وتفاعلاتها سواء الداخلية أوالخارجية، وانعكس ذلك على ليبيا خلال أحداث ثورة (١٧ فبراير ٢٠١١م). ولعله من الإنصاف القول بأن الدول العربية ليست متساوية في سلم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالمقابل في سلم الاستبداد والفساد، ذلك بأن هذه البلدان منها من بادر منذ سنوات بالقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية في خطوة نحو الديمقراطية والتحديث قبل انطلاق شرارة ما يسمى بالربيع العربي، وهي مطالبة بمواصلة السير في نفس الاتجاه نحو الإصلاح الذي بدأته لتحسين ظروف معيشة شعوبها، وقد عبر المفكر السوري "برهان بن غلبون" عن تفاوت البلاد العربية في تبني نهج الديمقراطية و قيمها قائلا:- (إذا كانت البلاد العربية تتسم عموما ببطئ التحول السياسي بالمقارنة بمناطق عالمية عديدة أخرى، إلا أنها ليست على مسافة واحدة من قيم الديمقراطية، ولا تعيش شروط التحول ذاتها.... فهناك أقطار عديدة

أصبحت فيها التعددية أمرا قانونيا في النظام السياسي، وهناك أقطار أخرى شكلت التعددية فيها أمراً واقعاً، وبالمقابل هناك أقطار تفتقر كليا للتجربة السياسية التعددية)[1].

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن مصير الحسم في الثورات التي شهدتها الساحة العربية اختلف بين الحسم المدني السياسي، والحسم العسكري الدموي، حيث اتّسم التحول في حالتي الثورة التونسية والمصرية بالسلمية، أما في حالة الثورة الليبية فقد أخذت منعطفاً مغايراً منذ بدايتها في شكل مواجهة عسكرية انتهت بتدخل خارجي من قبل التحالف الدولي بقيادة حلف شمال الأطلسي والذي أسفر عن إسقاط نظام حكم معمر القذافي.

مشكلة الدراسة:

تكمن الإشكالية البحثية التى تعالجها هذه الدراسة في تفسير وتحليل وفهم الأسباب التى أدت إلى ثورات ما يسمى الربيع العربي وانعكاس ذلك على الأمن القومي العربي ومن خلال طرح مشكلة الدراسة يمكن طرح التساؤلات الآتية:

١- ما هى الأسباب والدوافع الرئيسية لثورات الربيع العربي اتى اجتاحة بعض الدول العربية وبدأت شرارتها في تونس ومصر وليبيا في أواخر (٢٠١٠م) ومطلع (٢٠١١م)؟ وما مدى تأثير الدور الخارجي في هذه الثورات؟

٢- ما هي المواقف الدولية من هذه الثورات؟

فرضية الدراسة:

جاءت ثورات ما يسمى بالربيع العربي في أوخر سنة (٢٠١٠م) وأوائل سنة (٢٠١١م) لعدة أسباب وعوامل داخلية وخارجية كان لها دور هام وحاسم في تغير بعض الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، اختلفت وتباينت تأثيراتها وانعكاساتها من دولة لأخرى.

أهمية الدراسة:

١- تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على التطورات المرتبطة بمفهوم وطبيعة ثورات الربيع العربي وما أدت إليه من تغيرات في خريطة الأنظمة السياسية المستبدة إلى واقع جديد يسعى للتأكيد على المشاركة السياسية، والتداول السلمى على السلطة وتحقيق التنمية، واحترام حقوق الإنسان.

٢- تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الدور على معرفة الأسباب التى تؤدي إلى قيام الشعوب بالثورات والأسباب الخاصة بثورات الربيع العربى.

منهجية الدراسة:

اعتمتد هذه الدراسة على املنهج الاتسنباطي في دراسة الحالة، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي والتحليلي في تتبع الأحداث واكتشاف العلاقة فيما بينها.

الفترة الزمنية والمكانية:

ركزت الدراسة فيما يتعلق بالفترة الزمنية في الفترة التى صاحبت اندلاع ثورات الربيع العربي وهى نهاية (٢٠١٠م) وبداية (٢٠١١م) اما في الفترة المكانية فقد شملت ليبيا ودول الجوار تونس ومصر.

أولاً: نبذة تاريخية عن تطور الحياة السياسية في ليبيا:

رغم أن الدراسة محددة زمنياً ومكانياً إلا أنه من الضروري والمفيد إعطاء نبذة تاريخية عن المراحل التاريخية لتطور الحياة السياسية في ليبيا باعتبارها حلقات متصلة، كل حلقة منها تكمل الحلقة الأخرى.

وللحديث عن تطور الحياة السياسية في ليبيا لابد من الرجوع إلى الماضي، وتتبع المراحل التاريخية التي مرت بها ليبيا، حتى حصولها على الاستقلال كدولة ذات سيادة، وعضو ضمن أعضاء هيئة الأمم المتحدة والتنظيمات الدولية التابعة لها.

ولتوضيح ذلك يمكن تقسيم مراحل تطور الحياة السياسية في ليبيا لعدة مراحل وفقاً لما يلي:

١- المرحلة الاستعمارية.
٢- مرحلة الحصول على الاستقلال.
٣- مرحلة الانتقال من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري.

أولاً: المرحلة الاستعمارية[٢]:

تعتبر ليبيا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي في شمال أفريقيا، وقد كانت من قبل خاضعة للإمبراطورية العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر شأنها في ذلك شأن بقية أقطار الوطن العربي، ونظراً لقربها من أوروبا وخاصة إيطاليا فقد كانت هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الاستعمارية.

عزمت إيطاليا على احتلال ليبيا فوجهت إنذاراً في (٢٧-٩-١٩١١م) إلى الدولة العثمانية بالخروج من ليبيا آنذاك.

وفي يوم (٢٩-٩- ١٩١١م) وقبل انتهاء أجل الإنذار أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا، وبدأت القوات الإيطالية في قصف مدينة "طرابلس"، في بداية الأمر قاومت القوات الليبية والعثمانية لفترة قصيرة، إلا أن تركيا سرعان ما تنازلت عن ليبيا لإيطاليا بمقتضى معاهدة "أوشي لوزان" في (١٨ أكتوبر ١٩١٢م).

بعد ذلك أدرك الليبيون ضرورة تولي أمر المقاومة والجهاد والدفاع عن بلادهم ضد الاستعمار بأنفسهم، حيث اشتدت مقاومة المجاهدين ضد المستعمر مما حال دون تجاوز سيطرة الإيطاليين على المدن الساحلية، وقد قاد حركة الجهاد عدد من المجاهدين وعلى رأسهم المجاهد الكبير شيخ الشهداء "عمر المختار" الذي تم أسره وإعدامه في (١٦ سبتمبر ١٩٣١م).

وقد وجد الاحتلال الايطالي مقاومة شعبية من طرف الأهالي والقبائل الليبية والتي خاضت معه معارك عديدة نذكر منها على سبيل المثال للحصر (معركة جليانة في ١٨ – أكتوبر – ١٩١١م)، (معركة المرقب في ٢٣ – أكتوبر – ١٩١١م)، (معركة جندوبة في ٢٣ - مارس – ١٩١٣م بالجبل الغربي)، (معركة محروقة في ٢٤ - ديسمبر – ١٩١٣م بمنطقة فزان)، (معركة القرضابية في ٢٩ – ٤ – ١٩١٥م)، (معركة شهداء مرسيط بمنطقة القبلة في ٥ - أكتوبر – ١٩١٥م)، (معركة العميان في ٩ – ٣ – ١٩٢٤م بمنطقة القبلة)[٣] وبعد الحرب العالمية الأولى عرفت ليبيا قيام الجمهورية الطرابلسية في الجزء الغربي من طرابلس، و تم إعلان الاستقلال من جانب واحد في (١٦ – نوفمبر – ١٩١٨م) وتم تكوين مجلس لرئاسة الجمهورية يتكون من (رمضان السويحلي، سليمان الباروني، أحمد المريض، عبد النبي بالخير)، كما شكلوا مجلسا للشورى يتكون من شيوخ القبائل، ودامت هذه الجمهورية ستة أشهر، و بعد مفاوضات بين شيوخ القبائل و الحاكم الايطالي آنذاك والتي عرفت بمفاوضات " سواني بن ادم " تم فيها السيطرة من جديد على ليبيا[٤] ومنذ عام (١٩٢٣م) استمرت المقاومة في الشرق الليبي بزعامة شيخ الشهداء عمر المختار الذي اتخذ من الجبل الأخضر معقلا للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الايطالي إلى أن تم إلقاء القبض عليه في (١١ – سبتمبر – ١٩٣١م) وتم إعدامه في (١٦ – سبتمبر – ١٩٣١م) بمدينة "سلوق".

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية سنة (١٩٣٩م) وجد الليبيون فرصتهم فيها، فاستغلوها من أجل تحرير ليبيا، وأعلن الليبيون انضمامهم إلى جانب صفوف الحلفاء ضد دول المحور التي تعتبر إيطاليا طرفاً فيها، وقد تعهدت بريطانيا صراحة بأن ليبيا بعد انتهاء الحرب لن تعود بأي حال من الأحوال تحت السيطرة الإيطالية، وتعهدت بحصول الليبيين على الاستقلال.

ورغم انتهاء الحرب وانتصار الحلفاء سنة (١٩٤٥م)، إلا أن كلا من بريطانيا وفرنسا رفضتا أن تكون سيادة ليبيا لأهلها حتى تتم التسوية مع إيطاليا، وفي تلك الأثناء كانت كل من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا قد اتفقوا سرّياً على مشروع "بيقن سيفوزا" والقاضي بفرض الوصاية على أقاليم (برقة، طرابلس، فزان).[٥]

٢- مرحلة الحصول على الاستقلال:

عرف الليبيون عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء أنه ليس هناك التزاماً، ولا تعهداً من قبل دول الحلفاء المنتصرة لمنح ليبيا استقلالها، وبدأ واضحاً لليبيين من أن هناك اتجاها من قبل الدول الكبرى المنتصرة في الحرب لفرض وصاية دولية على ليبيا[٦]، من خلال الأمم المتحدة بين بريطانيا وفرنسا بعد سقوط الحكم الفاشيستي وخسارته في الحرب بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تتطور الصراع بين الدول الكبرى حيث طمحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، في الوصاية على ليبيا، وأمام هذا التنافس بين كل هذه الأطراف كان من المستحيل الوصول إلى اتفاق يحسم مسألة الوصاية على ليبيا، وهو ما جعل الدول الكبرى تحمل ملف المسألة الليبية في سنة (١٩٤٨م) إلى الأمم المتحدة.

وفي (٢١- ١١- ١٩٤٩م) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (٢٨٩) الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير سنة (١٩٥٢م)[٧]، حيث تم تكليف لجنة بالعمل على تنفيذ القرار ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة، وفي شهر أكتوبر من سنة (١٩٥٠م) تم تشكيل جمعية تأسيسية من (٦٠) عضواً يمثلون الأقاليم الثلاثة (برقة- طرابلس- فزان) بواقع (٢٠) عضواً عن كل إقليم، وقد قامت اللجنة التأسيسية بتكليف لجنة لصياغة الدستور، والتي قامت بدورها بدراسة النظم الاتحادية في العالم، وقدمت تقريرها للجمعية التأسيسية في سبتمبر (١٩٥١م)، وبدورها قامت اللجنة التأسيسية بالإعلان عن تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة في طرابلس برئاسة السيد "محمد المنتصر" في يوم (١٢- ١٠- ١٩٥١م) وفي يوم (٢٤ – ديسمبر – ١٩٥١م) أعلن عن دستور ليبيا الاتحادي واختيار "محمد إدريس السنوسي" ملكاً على المملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يضم ثلاث ولايات هي (برقة، طرابلس، فزان).

ومع الاستقلال وتأسيس المملكة الليبية المتحدة واجهت ليبيا العديد من الصعوبات الاقتصادية، مما دفعها إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية، وقد كان اقتصاد البلاد ضعيفاً معتمداً على العائدات الزراعية حيث إنه لم يتم اكتشاف النفط بعد[٨].

وفي (٣٠- يوليو- ١٩٥٣م) وقعت ليبيا مع المملكة المتحدة اتفاقية تعاون عسكري نصت على حق بريطانيا في إقامة قواعد عسكرية في حدود المملكة الليبية مقابل مساعدات اقتصادية من بريطانيا للملكة الليبية المتحدة، وفي (٩ ديسمبر ١٩٥٤م) وقعت المملكة الليبية المتحدة اتفاقاً آخرً مع الولايات المتحدة تم بموجبه حصولها على قاعدة عسكرية بالقرب من طرابلس تدعى قاعدة "ويلس" لمدة (٢٠) سنة قابلة للتجديد مقابل (٥) مليون دولار للسنة[٩]، واستمرت المملكة الليبية المتحدة معتمدة على المساعدات الخارجية حتى تم اكتشاف النفط سنة (١٩٥٩م) بواسطة

شركة (اكسون)، تم توالت الاكتشافات تباعاً مما ساهم في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من دولة كانت تعتبر من ضمن أفقر الدول في العالم آنذاك.

وتكمن أهمية النفط الليبي في وجوده بكميات وفيرة، إضافة لجودته وقربه من أوروبا وسهولة تسويقه وقلة تكاليفه[١٠].

كما شكل اكتشاف النفط في ليبيا نقطة تحول رئيسية في تاريخ ليبيا، وعزز من مكانتها الاقتصادية محلياً وعالمياً[١١].

وبعد اكتشاف النفط، وحالة الاستقرار التي عمت البلاد ظهرت الحاجة إلى تعديل دستوري سنة (١٩٦٣م) تم بمقتضاه إلغاء النظام القديم المكون من ولايات (برقة، طرابلس، فزان) والانتقال من الفيدرالية إلى المركزية تحت اسم (المملكة الليبية)، وكانت الظروف الإقليمية في تلك الفترة ذات تأثير هائل على ليبيا نظراً للتحولات التي كانت تمر بها المنطقة، الأمر الذي خلف أوضاعاً حملت بذور التهديد للنظام الملكي[١٢].

تمكن النظام الملكي في البداية من تحقيق إنجازات حقيقية في مجالات التنمية تحديداً بعد اكتشاف النفط، حيث ارتفع مستوى المعيشة عن ذي قبل، وتحسنت مؤشرات التنمية على كل المستويات[١٣].

إلا أنه في السنوات الأخيرة تراجع النظام الملكي بشكل حاد في الاستجابة لطموحات الشعب، وجمد المؤسسات الديمقراطية بعد تزوير متواصل للانتخابات ونخر بنيانه الفساد[١٤].

في وقت راجت فيه الثورات والانقلابات العسكرية رافعة الأفكار التحررية، والعروبة، والاشتراكية التي انتشرت بفاعلية بين أوساط الشباب الليبي من الطبقة الوسطى سواء كانوا مدنيين أو عسكريين متأثرين بأفكار الثورة الناصرية في مصر[١٥].

٣- مرحلة الانتقال من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري (١٩٦٩- ١٩٧٧م):

تميزت هذه المرحلة التاريخية بتطورات سياسية أثرت بشكل كبير على النظام الملكي في ليبيا عندما أعلن مجموعة من الضباط الشباب في صفوف الجيش الليبي، وعلى رأسهم "معمر القذافي" باسم "حركة الضباط الوحدويين الأحرار" بالإعلان عن إنهاء حكم النظام الملكي وإعلان بداية النظام الجمهوري باسم الجمهورية العربية الليبية في (١-٩- ١٩٦٩م).

وقد اعتبره بعض الساسة والمهتمين بالشأن الليبي حركة انقلابية على الشرعية الدستورية، كما تخللت هذه الفترة من تاريخ ليبيا السياسي العديد من الأحداث والتطورات وعلى مختلف الأصعدة على مدى أربعة عقود ونيف، والتي يمكن الإشارة إليها كمحطات تاريخية على اعتبار أن تفاصيلها لا تقع في إطار بحث هذه الدراسة وهي كالآتي:

١- في سنة (١٩٧٠م)- (١٩٧١م) تم إجلاء القواعد الأجنبية، وطرد بقايا الطليان.
٢- في سنة (١٩٧٤) تم الإعلان عن ما يسمى بالثورة الثقافية والإدارية.
٣- من سنة (١٩٧٧-٢٠١١م) مرحلة الانتقال من النظام الجمهوري إلى النظام الجماهيري.

وفي هذه المرحلة استندت فكرة هذا النظام على فلسفة جديدة تختلف عن باقي الأنظمة الأخرى في العالم، حيث تم إلغاء النظام النيابي والبرلماني، واستبداله بنظام جديد مستمد من النظرية السياسية وفقاً للكتاب الأخضر الذي قام بتأليفه "معمر القذافي" وهو نظام فريد كونه لا يماثل أي نظام حكم آخر في العالم، ويعتمد على فكرة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ورغم محاولة تطبيقها لفترة طويلة من الزمن إلا إن الدراسات أثبتت عزوف المواطنين عن ممارستها بسبب الخلل في اتخاذ القرارات وآلية التنفيذ(١٦)، وهو ما جعل النظام يعقد الندوات والمؤتمرات في محاولة منه لتفهم أسباب العزوف، غير أن هذه المحاولة ظلت أسيرة الفكرة ذاتها، ولم تحقق أي تحسن في نسبة حضور المواطنين للمؤتمرات والمناقشات بشكل عبر عن فقدان حتى الصلات الشكلية بين البيئة والنظام.(١٧)

حيث تتجلى مشكلات التطبيق لنظرية القذافى السياسية في عدم دراية أغلب أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية بفحوى الأمور وأبعاد القضايا المطروحة عليهم ، ولا تتعدى إقرارها أو رفضها، كما أن تقنين القرار السياسي بين دوائر مختلفة للسلطة كان شكلاً فوضوياً للمشاركة السياسية(١٨).

وقد اشتملت هذه المرحلة على العديد من الأحداث على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي تمثلت في:

١- الانتقال من النظام الجمهوري إلى النظام الجماهيري وفق رؤية "معمر القذافي" وقد تم استبدال الاسم الرسمي لليبيا بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بدل الجمهورية العربية الليبية في (٢ مارس ١٩٧٧م).
٢- التدخل العسكري في تشاد سنة (١٩٨٢- ١٩٨٨م) وانعكاساته على الأوضاع في ليبيا، حيث تسبب في خسائر مادية وبشرية كبيرة في صفوف الجيش الليبي.
٣- دعم حركات التحرر والتمرد في العديد من دول العالم.
٤- الغارة الأمريكية (١٩٨٦م) على ليبيا بسبب اتهام الولايات المتحدة لليبيا بتفجير "ملهى برلين"
٥- اتهام الولايات المتحدة وبريطانيا سنة (١٩٩١م) لليبيا بتفجير الطائرة الأمريكية (البانام) سنة (١٩٨٨م) وهو ما يعرف بأزمة لوكربي(١٩).

وكذلك اتهام السلطات الفرنسية لليبيا بتفجير طائرة (U.T.A).

٦- الإعلان عن الاتحاد الأفريقي في (٩-٩- ١٩٩٩م) في مدينة سرت، والذي كان لليبيا الدور البارز في إنشائه.
٧- إعلان ليبيا عن تخليها طواعية عن برامج أسلحة الدمار الشامل في (٢٠٠٣م).
٨- قضية تلوث أطفال بنغازي بمرض (الإيدز) مع الممرضات البلغاريات سنة (١٩٩٩م).
٩- انطلاق شرارة ثورة (١٧ فبراير ٢٠١١م) ضمن ثورات الربيع العربي، وما ترتب عليها من أحداث كان أهمها التدخل الخارجي في ليبيا، والذي ساهم مباشرة في إسقاط نظام حكم "معمر القذافي" والذي لازالت تداعياته مستمرة حتى كتابة هذا البحث على المستوى المحلي الإقليمي والدولي.

وتبقى أهمية الحديث عن التأثير الخارجي في ليبيا، والذي يعكس في حقيقته عمق الانقسام في النسيج الاجتماعي والبيئة السياسية والفكرية في ليبيا.

ليبيا وثورات الربيع العربي (قراءة في المفهوم والمصطلح):

أولاً: أثر المتغيرات الدولية على المنطقة العربية:

مع نهاية الحرب الباردة في تسعينات القرن الماضي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة تسعى لفرض إرادتها على المنظمات الدولية، واستخدامها لتنفيذ توجهاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بما يخدم مصالحها، شهد العالم تغيرات سريعة ومفاجئة، ولعل هذه المتغيرات على الساحة الدولية فرضت تحديات أمنية أكثر تعقيداً.

وفي ضوء ما ذكر فإن الوطن العربي يعتبر جزءً من المجتمع الدولي ونظامه، فلابد أن يتأثر بهذه المتغيرات، وعليه أن يكون مؤثراً فيها ولابد من فهم المرحلة الراهنة التي يعيشها ومتغيراتها.[٢٠]

ويمكن إبراز بعض المتغيرات العالمية والتي انعكست على المنطقة العربية الآتية:

١- العولمة وتدويل القضايا الأمنية: في إطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العالم ، منذ مطلع التسعينات، بدأت ترسخ مجموعة من التوجهات والتغيرات البارزة التي قد تضع الأساس لقواعد نظام عالمي جديد، ولعل أبرز تلك التوجهات والتغيرات ظاهرة العولمة بتأثيراتها الحاسمة في الميادين الأساسية "الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية والمعلوماتية والإستراتيجية والثقافية"، ومن خلال تعميق الاتجاه نحو العالمية[٢١]، وهناك التوجه نحو تأكيد سيادة الاقتصاد، حيث أدى تزاحم المتغيرات الجديدة في النظام العالمي إلى تغيرات جوهرية في العلاقة بين الاقتصاد والاستراتيجية، حيث أصبحت الروابط بينهما شاهداً على تغير جوهري في الفكر الاستراتيجي العالمي، فبعد أن كان السلاح والقوة العسكرية والسعي إلى النفوذ والسيطرة السياسية والايديولوجية محط اهتمامه وتركيزه

أصبحت الأولوية للسلع والخدمات والأسواق في ظل تهميش دور العالم الثالث، وتعميق ازدواجية الغنى والفقر من خلال وجود عالمين: العالم المتقدم الذي يسوده التعاون والرخاء والعالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات ويطحنه الفقر، والذي نتج عنه ترسيخ للكراهية والخوف بين الطرفين.(٢٢)

وبالرغم من أن معظم الأدبيات تؤكد على تعدد الأبعاد التي تدعو إليها العولمة، إلا أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الاقتصاد والمال على خلاف القرن العشرين الذي كان عصر الصراع بين الأيدلوجيات المتنافسة، والذي حسم الصراع لصالح الأيديولوجية الرأسمالية، فهي بدورها ستنعكس على مستوى النظام الدولي ككل.(٢٣)

كما ارتبطت ظاهرة العولمة بنظريات تنادي بتراجع سيادة الدولة المطلقة لصالح قضايا معينة، مثل التدخل الإنساني.

وفي هذا الإطار ظهر اتجاهان:

الاتجاه الأول: يؤكد على أن العولمة لا تتقيد بالحدود الوطنية، ويمكنها التغلغل في أي مجتمع في العالم، وأنها تحقق توحيداً وتعبئة للمؤسسات والجماعات في اتجاه عالمي واحد، ووفق هذا الاتجاه فإن العولمة تطرح قيماً معينة للحكم تفرضها على الدول المختلفة مثل "الديمقراطية وحقوق الإنسان والثقافة العالمية العابرة للقوميات".

الاتجاه الثاني: يؤكد هذا الاتجاه على تمسكه بالمحلية، ويدعو لانكماش الدولة داخل حدودها في مختلف النواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية، حيث تظهر الإشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي حين تحاول القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تعطي الطابع العالمي لما هو محلي لديها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، ويطلق على تلك العملية "عولمة المصالح المحلية"، وهذا ما تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استغلالها للمنظمات الدولية كمجلس الأمن لكي تفرض رؤاها وتصوراتها إزاء القضايا الدولية المختلفة.(٢٤)

وقد ساعدت الإمكانيات الهائلة والضخمة التي تملكها الولايات المتحدة في إدارة العديد من المنازعات الدولية، والمشاركة في العديد من الحروب في مناطق متفرقة من العالم، حتى أصبح البديل أحدى أهم سمات السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية من خلال تحركها ضد ما تسميه بؤر التستر على الإرهاب، وقد ترجمت سياساتها لأفعال من خلال تدخلها العسكري في عدة دول من المنطقة العربية.

٢- تراجع سيادة الدولة وظهور ذرائع جديدة للتدخل في شئون الدول: هناك ارتباط واضح بين عامل تراجع السيادة الوطنية، وظاهرة العولمة، كما أدت إلى تغيير في أنماط العلاقات الدولية وكذلك في اختيار وتحديد الدول لأنظمتها السياسية والاقتصادية بشكل أصبح هذا الاختيار ضيقاً للغاية، وتتعرض الدول الفقيرة والنامية لضغوط مباشرة وغير مباشرة عن طريق محاصرتها وإرغامها على

قبول مجموعة من القواعد التي تحكم الأنشطة لقبول تلك القواعد نظراً للمشاكل التي تعاني منها، ونتيجة تلك الظروف والتغيرات، وعدم مواكبة التطورات التي يشهدها العالم أصبحت السيادة الوطنية للدولة غير قادرة على حماية مواطنيها من تدخل الآخرين في شئونها خاصة بعد الهيمنة الأمريكية على المنظمة العالمية التي يجيز لها ميثاقها حماية الشعوب والأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان.[٢٥]

٣- أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام (٢٠٠١م) تأثير على مفهوم الأمن القومي العربي من خلال محاولة الولايات المتحدة فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن القائم على أساس أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي يواجها العالم، وأن العالم معرض لاعتداءات إرهابية وعليه شرعت الولايات المتحدة في بناء تحالف دولي ضد الإرهاب، ووضعت استراتيجية أمنية جديدة تحت مسمى (استراتجية الهجمات الوقائية)، والتي تعطي الولايات المتحدة حق توجيه ضربات وقائية ضد أي دولة أو جماعة ترى أنها تمثل خطراً أو تهديداً للأمن الأمريكي، وقد كانت المنطقة العربية هدفاً ضمن الاستراتيجية الوقائية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تنفيذها في عدد من الدول العربية مثل العراق والصومال وليبيا وسوريا.

ثانياً: طبيعة ومفهوم ثورات الربيع العربي:

إن المعنى العام للثورة هو معنى واسع يعطي أشكالاً عديدة تصل أحياناً إلى استخدام القوة، والتي قد لا تبدو قانونية أو شرعية بالمعنى المحدود، ولكنها تهدف في نهاية الأمر إلى إحداث التغيير السياسي، وهنا يمكن استخدام مفهوم الثورة للإشارة إلى مجموعة من الأحداث يستخدم فيها العنف والقوة بنجاح للإطاحة بحكومة، أو نظام سياسي معين وإذا لم تنجح حركة الثورة أطلق عليها تمرد.[٢٦]

وينطلق "روسو" في كتاباته من إيمان قوي بحق كل الناس في تنظيم مصالحهم المجتمعية، وحقهم في التمرد على الطغيان قائلاً (ليس لأي إنسان أي سلطة إلا السلطة الشرعية للدولة، ثم يذهب بعد ذلك إلى أن السلطة الشرعية الوحيدة في المجتمع الإنساني هي تلك التي تنشد إلى الاتفاق بين الناس، وطالما أنه ليس هناك سلطة طبيعية للفرد على الآخرين فإن الأساس الوحيد الذي يجب أن تستند إليه السلطة الشرعية هو المجتمعات الإنسانية الاتفاق.[٢٧]

وقد أصبحت ظاهرة الثورة موضوع اهتمام العديد من المفكرين في علم السياسة بشكل خاص، والعلوم الاجتماعية بشكل عام من خلال دراسة التجارب الثورية السابقة مثل الثورة الفرنسية سنة (١٧٨٩م) كنموذج تقليدي، وانتهاء بالثورات الديمقراطية التي حدثت في أوربا الشرقية، وثورات الربيع العربي في مطلع القرن الواحد والعشرين.[٢٨]

وترجع كلمة ثورة في اللغة العربية إلى الفعل يثور ، ثار ، ثورة ، وتعني في الأصل هيجان واشتداد الغضب والاندفاع العنيف ، وتعرف الموسوعة العربية الثورة بأنها "تغير جوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلد معين.[٢٩]

وقد عرف العرب في تاريخهم الحديث مصطلح الثورة بالمفهوم التقليدي في بداية القرن العشرين فيما يعرف (بالثورة العربية الكبرى) من خلال الحركة السياسية والعسكرية التي قادها "الشريف حسين" والي مكة عام (١٩١٥م) ضد الخلافة العثمانية، عندما تحالف مع بريطانيا في حربها ضد الدولة العثمانية، إلا أن بريطانيا تآمرت عليه من خلال عقدها اتفاقية (سايكس بيكو – سنة ١٩١٦م) وعقدها لاتفاق وعد بلفور سنة (٩١٧م) بشأن منح وطن قومي لليهود في فلسطين، واستعمار المنطقة، كما أن التجربة العربية في الثورات ما بعد الاستقلال لم تكن موفقة كثيراً، فمعظمها قام به عسكريون، وهي عبارة عن انقلابات عسكرية لم تشارك فيها الجماهير بفاعلية، ولم تتحسن فيها أحوال الناس بشكل ملموس، فهي مجرد استبدال في العلم والنشيد والنخبة محمية بأجهزة قمعية باسم الثورة والمصلحة الوطنية كما يراها النظام حيث لم تشهد تلك الأنظمة أي تداول السلطة.[٣٠]

بعد هذه المقدمة حول مفهوم الثورات يمكن تسليط الضوء على طبيعة هذه الثورات وهل هي ثورات أم فوضى كما يصفها البعض؟

ثالثاً: "ثورات الربيع العربي"* بين الأسباب و النتائج:

مما لا شك فيه أن الثورات التي اجتاحت عدداً من الدولة العربية خلال السنوات الماضية، والتي اصطلح على تسميتها إعلامياً "بثورات الربيع العربي" كانت بمثابة ضربة صاعقة هزت كيانات الأنظمة السياسية المستبدة في المنطقة العربية.

ورغم مرور خمس سنوات على هذه الثورات إلا أن واقع الأحداث لا يسمح بتحديد رؤية واضحة وجلية تعطي تصوراً محتملاً لمستقبل المنطقة في ظل التغير الحاصل في بعض بلدانها.

بمعنى أنه حتى اللحظة الراهنة لا يمكن الجزم بنجاح هذه الثورات في تحقيق الأمل المنشود، وما تطمح إليه من وراء هذه الثورات في ظل المشكلات المزمنة التي تعاني منها.

لقد أدّت الثورات العربية إلى انقلاب المفاهيم و القيم، و تبدل الأولويات في العالم العربي و الإسلامي، فبعد الانتصارات التي تحققت في جنوب لبنان ضد الكيان الصهيوني والانسحاب الأمريكي من العراق بدأت ردة فعل معاكسة من أمريكا وإسرائيل وحلفائهما في المنطقة، تمثلت بالانتقال من بند مقاومة الكيان الصهيوني و الاحتلال الأمريكي ومفاوضات السلام عام (٢٠١٠م) إلى بند الديمقراطية والإصلاح

وفق الرؤية الأمريكية الصهيونية وتحييد إسرائيل، و تأجيج الصراعات الداخلية بين التيارات الإسلامية والقومية والسياسية والمذهبية عام (٢٠١١م).[٣١]

ومن هنا كان التساؤل حول هذه الثورات هل هي تعبير عن حالة انفجار داخلي نتيجة تفاعلات محلية إقليمية؟ أم أنها نتاج سياسيات ومؤامرات دولية وفقاً لسيناريوهات الفوضى الخلاقة*؟

وفي هذا الإطار يقول "انيس نقاش" إننا في هذا العالم المتشابك لا يمكن لنا أن نتحدث عن حراك شعبي محض يتصف بالإرادة الحرة و الأهداف السليمة والواضحة، خاصة و أن الإعلام العربي صاحب اليد الطولى في إطلاق الصفات والتغني بعفوية الحراك، و بأنه حراك لا رأس له، ولا محرك له ولا حزب يقوده، ولا برامج و لا عمل ولا أطر، بل شباب لا يعرفون بعضهم، ولا يرتبطون فيما بينهم إلا بشبكات التواصل الاجتماعي و أدّى حراكهم هذا إلى ما شاهدناه.[٣٢]

وقد تحقق ذلك في إطار الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية تحت مسمى ((استراتيجية التغيير في العالم العربي والإسلامي))*.

وفي حقيقة الأمر يعتبر ما حدث في المنطقة العربية من ثورات وصلت إلى حد الانفجار إنما جاء كنتيجة لتراكمات قديمة داخل المجتمعات العربية من فساد سياسي، ومعاناة اقتصادية، وتهميش اجتماعي، خاصة وأن الدول العربية ظلت خارج نطاق التغيير والتحويل الديمقراطي التي اجتاحت العديد من دول العالم في شرق آسيا، وأوربا، والشرق الأوسط كتركيا وإيران، وهو ما دعا بعض المستشرقين إلى تفسير ذلك على أنه تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية وقيم الديمقراطية، ومنهم المؤلف "ناثان شارانسكي" مؤلف كتاب " دعماً للديمقراطية قوة الحرية للتغلب على الاستبداد والإرهاب"، والذي اعتبر فيه أن العرب المسلمين ليسوا مهيئين للديمقراطية الأمر الذي يستوجب نقلهم للديمقراطية".[٣٣]

أما "ماركس لينش" أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة "جورج واشنطن" فيرى أن أحد التغيرات الهيكلية المهمة التي مهدت لثورات الربيع العربي هو التغير الهيكلي في الفضاء العربي[٣٤]، حيث أضعفت تكنولوجيا الاتصال من قدرة النظم السياسية على التحكم في حركة المعلومات أو تغييرها بما يناسبها.

كما اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن عدم تحقق الديمقراطية يرجع إلى قدرة النظم العربية على الاستمرار والتأصل بدليل بقاء الرؤساء العرب في السلطة لعقود طويلة، رغم تبني تلك الأنظمة للديمقراطية التي من المفترض أن تقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة، وليس الاستبداد كما هو الحال في نظمه الاستبدادية.

وترى "خليدة كعسيس" وهي أستاذة العلوم السياسية بجامعة "تيزلي وزو" بالجزائر أن القضايا الخارجية لم تكن مطلباً مطروحاً في الحراك الجماهيري الذي صاحب ثورات الربيع العربي، بل الهموم الوطنية هي التي كانت حاضرة ومسيطرة

على الأحداث، كما أن المشهد تميز بالخصوصية فلا انقلابات ولا ثورات عن طريق زعامات أو حركات نقابية كما هو الشأن في الماضي، بل الفاعلون في هذه الثورات هم شباب ربطت بينهم شبكات التواصل الاجتماعي، وحملت نفس الشعارات من حيث الشكل والمضمون من المحيط إلى الخليج مطالبة بإسقاط الأنظمة التسلطية، وإقامة الديمقراطية السياسة، والتي تتبنى مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة.[٣٥]

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير وفقاً للإستراتيجية الأمريكية يعتبر التطبيق العملي والأداة العملية لتنفيذ سيناريو الفوضى الخلاقة، وهو كذلك الصيغة الاستعمارية الجديدة التي تهدف إلى تفتيت المنطقة العربية استكمالاً لعملية التفتيت التي بدأها الاستعمار القديم في مطلع القرن العشرين، فزيادة على العمل العسكري المباشر أو بالوكالة شكلت الفوضى الخلاقة أحد أعمدة التدخل الخفي لرسم الخريطة الجديدة.[٣٦]

ولذلك نجد الولايات المتحدة بعد غزوها لأفغاستان سنة (٢٠٠١م) ثم العراق سنة (٢٠٠٣م) وبحساب الربح والخسارة فقد وجدت التكلفة المادية والبشرية والأخلاقية باهظة الثمن أمام الرأي العام المحلي والعالمي، فاتجهت إلى تبني مشروع الفوضى الخلاقة لرسم خريطة جديدة للمنطقة ولكن بأدوات وأجندات أخرى ومسميات مختلفة تحت شعار الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويبدو أن فكرة الشرق الأوسط قد بدأت تزهر ثمارها مع انطلاق ثورات الربيع العربي من خلال التفاعلات والشواهد التي تعشيها المنطقة العربية، فالعراق لازال في مستنقع الفوضى، ومصر تشهد صراعاً حاداً بين الليبراليين والإسلاميين، وبين المسلمين والأقباط، وليبيا تحولت إلى دولة مليشيات متصارعة، وتونس تعيش حالة تناقض بين الإسلاميين والعلمانيين.

وبما أن لكل ثورة أسبابها ودوافعها سعياً لإحداث التغيير، حيث إن الثورة إفراز للواقع الاجتماعي، وهذا الواقع يختلف من مجتمع لآخر، حيث تعددت المسميات التي استخدمت لوصف الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي بين من وصفها بالثورات، والحركات الاحتجاجية، والمظاهرات المطالبة بالديمقراطية، وبين من أطلق عليها ثورات الربيع العربي[٣٧].

ومن هذا المنطلق لا يمكن الجزم بأسباب محددة لقيام الثورات، لأن الأسباب تتعدد بتعدد الظروف.

وبشكل عام يمكن الحديث عن عوامل أساسية لقيام الثورات وهي:[٣٨]

١. الاستبداد السياسي من خلال احتكار الحكم، ومنع مشاركة حقيقة لتقاسم السلطة.
٢. الاستبداد الاجتماعي، وهو نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وإقصاء مكونات البناء الاجتماعي مما ينتج عنه شعور بالظلم.
٣. الاستبداد الاقتصادي وهو احتكار المقدرات والتزاوج بين المال والسلطة من خلال تحالف رجال الأعمال والسياسيين[٣٩].

لقد ظلت الدول العربية بعد مرحلة الاستقلال من الاستعمار تعاني العديد من الإختلالات، وتعاني العديد من المشكلات أهمها:

١. مشكلات ديموغرافية متعلقة بمعدلات النمو السكاني، والأوضاع المعيشية الصعبة نتيجة الفقر والأمية والبطالة، وهو ما شكل حمل على الدولية، وفقدا لإمكانياتها، وهو المرشح أن يكون وقود الثورة ومحركها.(٤٠)
٢. مشكلات الهوية الوطنية، وقد تمثلت هذه المشكلات في حدود العديد من الدول العربية، حيث تم رسيمها دون مراعاة للجماعات أللاتينية والدينية واللغوية، ونتيجة لإحساس تلك الجماعات ذات الهويات المختلفة عدم الحصول على حقوقها، وغياب العدالة في توزيع الثروة، وعدم احترام التنوع الثقافي مما جعلها تسعى لتحرير نفسها من نطاق الدولة القومية، وكان رد فعل بعض النظم في الدول العربية بفرض المزيد من القيود.(٤١)
٣. مشكلات قانونية وقضائية: تتعلق هذه المشكلات بانتهاك الحقوق الفردية، وغموض الدساتير ذات التوجه الأيدلوجي والعقائدي والمذهبي، وقد دونت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بعض الممارسات الوحشية كالتعذيب والاحتجاز غير القانوني رغم رفض الدساتير لتلك الممارسات التي بقيت نصوصا دون وجود آليات واضحة لتطبيقها.(٤٢)
٤. مشكلات اقتصادية: وهي متعلقة بمعدلات البطالة المرتفعة من الشباب العربي، وانخفاض مستوى الدخل، ورغم اعتماد بعض الدول العربية على الاقتصاد الريعي في الدول المنتجة للنفط إلا أن المشكلات الاقتصادية تتواجد بصفة عامة في معظم الاقتصاديات العربية.(٤٣)
٥. مشكلات غذائية وصحية: وهي تتعلق بتوفر الغذاء من عدمه، وما ينجم عن ذلك من اختلال في التوازن الغذائي، ومدى تحقيق برامج الدعم السلعي من عدمه رغم اتجاه العديد من الدول العربية إلى تحرير الاقتصاد نتيجة تقلبات الأسعار العالمية.(٤٤)

وبناءً على ذلك ومن هذا المنطلق توفرت عدة أسباب ساهمت في إحداث **ثورات ما يسمى بالربيع العربي تمثلت في:**

١- غياب الديمقراطية وإقصاء العديد من القوى المؤثرة، وحرمانها من مشاركة سياسية فاعلة واستبدادية الأنظمة التسلطية لفترة طويلة مع طرح فكرة التوريث، وهو ما حصل في سوريا و كاد أن يحصل في مصر وليبيا(٤٥).

لقد ساد في معظم النظم السياسية للدول العربية مبدأ الاستبداد وإدارة الدولة بمعزل عن إرادة الشعب، مع انتشار الاضطهاد والاستعباد، وعدم احترام حقوق الإنسان وإضعاف النسيج الاجتماعي، وتغييب دور السلطتين التشريعية والقضائية، وكذلك غياب الدور الرقابي للمؤسسات المعنية وإخضاعها للسلطة التنفيذية.(٤٦)

٢- سوء الأحوال المعيشية للمواطنين، وتدني الخدمات، وانتشار الفساد المالي والإداري، والرشوة على نطاق واسع، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وغلاء المعيشة، وتدني الدخول واتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة، وازدياد معدلات البطالة، وعدم توفر السكن لغالبية الشباب، إضافة إلى أزمات في التعليم والصحة، وارتفاع في معدلات الجريمة.
٣- أسباب أمنية: وتتمثل في القبضة الأمنية ضد المواطنين، وإتباع سياسة تكميم الأفواه، وعدم احترام حقوق الإنسان، وحرمانه من حقوقه الأساسية، وتغليب الحلول الأمنية على الحلول السياسية في معالجة المشاكلات والأزمات.[٤٧]
٤- توفر وتطور وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وسهولة الاتصال والتنسيق بين القوى والفعاليات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، والتي كان لها الدور البارز في تنسيق الجهود بين المواطنين، كما كان للفضائيات دوراً فاعل في نقل الأحداث مباشرة، وهو ما ساهم في التعجيل بإسقاط العديد من أنظمة المنطقة،[٤٨] لقد كان علم العلاقات الدولية يعالج قضايا المجتمع الدولي حيث كان يهتم بشئون الدول، إلا أنه في الثورات الأخيرة تطور ليجتاز دور الدول محاولة منه لفهم الثورات الجديدة، وتأثيرها في علم العلاقات الدولية من بعدها التكنولوجي لأبعاد أخرى سياسية وأمنية واقتصادية وقانونية، وتحولت لدور وظيفي حيوي، سواء في التعبئة السياسية، أو الاستحواذ على القوة، أو في تشكيل السياسة الخارجية للدول، والتأثير في الرأي العام العامي، وقد ساعد هذا الأمر في تبلور ظاهرة القضاء الالكتروني كمجال جديد في العلاقات الدولية، وعمل على إحداث مجموعة من المتغيرات في نطاق العلاقات الدولية.[٤٩]
٥- تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم، والصراع على النفط والطاقة [٥٠]، حيث شهد العالم منذ (٢٠٠٧م) العديد من الأزمات، ومن بينها الأزمة المالية التي أدت إلى انهيار الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ومنها انتشرت إلى أوروبا وباقي أجزاء العالم، وقد شكلت هذه الأزمة أكبر أزمة عالمية اقتصادية في العالم منذ الكساد العظيم لسنة (١٩٢٩م)، وكان من انعكاساتها وجود حالة من عدم الاستقرار في مختلف أنحاء العالم، حيث شهدت السنوات الأخيرة صراعات داخلية أكثر تهديداً من الصراعات الدولية على اعتبار الصراعات الأهلية في هذه الدول يمكن أن تزعزع استقرار منطقة إقليمية بالكامل، وتعطل السلم والأمن العالميين، ومن أمثلة ذلك الصراع في سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق.[٥١]

رابعاً: الدور الخارجي في الثورات العربية (تونس، مصر، ليبيا):

لقد عصفت ثورات الربيع العربي بعدد من الدول العربية بداية بتونس في (١٧ ديسمبر ٢٠١٠م) والتي أطاحت بنظام حكم زين العابدين، وهروبه من تونس في (١٤ يناير ٢٠١١م) بعد ٢٣ سنة من الحكم المستبد، ثم انتقلت شرارة الثورة إلى مصر في

(٢٥ يناير ٢٠١١م) رافعة نفس شعارات الثورة التونسية "ارحل" "الشعب يريد إسقاط النظام"، والتي استمرت ١٨ يوماً، وفي (١٢ فبراير ٢٠١١م) استطاع المتظاهرون إجبار الرئيس "حسنى مبارك" على ترك السلطة، ونقلها إلى المؤسسة العسكرية.

وقد كان لهاتين الثورتين دور ملحوظ في خلق حالة من التعبئة في ليبيا تحديدا بين فئة الشباب، وعلى الرغم من وجود العديد من الأزمات السياسية في ليبيا في مرحلة سابقة من نظام حكم "معمر القذافي" الذي استمر "٤٢" سنة إلا أن ليبيا خلال هذه الفترة لم تعرف التنظيم السياسي بشكله الرسمي من أحزاب ومجالس نيابية.

ومثلما كانت ليبيا حالة فريدة بين الدول العربية في نظامها السياسي جاءت الثورة الليبية في (١٧ فبراير ٢٠١١م) لتطرح نموذجاً مختلفاً للثورة لم تشهده كل من مصر وتونس اللتين تتميزان عنها بوجود تنظيمات سياسية معارضة.

ولعل التطابق الأكثر أهمية بين ثورتي تونس ومصر هو موقف الجيش من الانتفاضة الشعبية في كلا البلدين، فالجيش التونسي والجيش المصري لم يكن لهما مواقف مساندة للنظام ومعادية للمتظاهرين، بل كان موقف الجيشين أقرب للحياد، ولم يستخدم أي من الجيشين التونسي أو المصري العنف ضد الشعب كمحاولة لإرضاء الحاكم والإبقاء عليه، أما في الحالة الليبية فقد كان الموقف مختلفا تماماً حيث كان موقف الجيش مخالفاً لنموذجي الحالة المصرية والتونسية، ومثل أول حالة من حالات الربيع العربي التي يشهد فيها الجيش انقساماً، فقد انشق الجيش في ليبيا إلى فريقين أحدهما مؤيد "للقذافي" والآخر معارض له، ومع تزايد الانقسام السياسي انقسم الجيش جغرافياً إلى قسمين: المنطقة الشرقية تحت سيطرة الثوار والمنطقة الغربية تحت قيادة كتائب "القذافي" ودارت بين الفريقين معارك طويلة للتقدم شرقاً وغرباً.[٥٢]

لعب الغرب دوراً كبيراً في تغيير الأوضاع على الأرض من خلال تدخله، ومساندته لطرف آخر وفق مصالحه بالدرجة الأولى، لاسيما في الحالة الليبية التي قام فيها "النيتو" بتدخل عسكري مباشر للقضاء على نظام حكم "القذافي"، لتقدم نموذجاً جديداً للتدخل الدولي العسكري في المنطقة.

الخلاصة:

شكلت طبيعة التدخل الخارجي الدولي في مسار الثورة الليبية عاملا حاسما من خلال التأثير الذي أحدثه هذا التدخل في ليبيا ما بين التحديات الداخلية التي واجهها نظام الحكم في ليبيا والتي مثلت استثناء خاصاً في المنطقة العربية وما بين تطلعات القوى الخارجية التي استغلت الوضع الداخلي في الشأن الليبي وفي هذا الإطار فقد تضمنت هذه الدراسة نبذة تاريخية عن تطور الحياة السياسية في ليبيا عبر فترات زمنية وتاريخية مختلفة وتحليل أبعادها وانعكاساتها على واقع المجتمع العربي الليبي وقد تم تسليط الضوء في هذا الإطار على ثورات ما يسمي بالربيع العربي والتي

اختلفت في أسبابها وأشكالها ومضمونها وأهدافها عن الثورات العربية التي حدثت ابن مرحلة التحرر من الاستعمار في خمسينيات وستينيات القرن الماضي كما تم التعرض لطبيعة ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا والدور الخارجي في هذه الثورات.

المراجع:

(١) فريد امعضشو، **الربيع العربي**، متاح على الرابط: nador.nador city.com
(٢) **تاريخ ليبيا المعاصر**، ويكيبيديا الموسوعة الحرة متاح على الرابط:
http://Arwikipediaorg/wiki/go25/902sdbo/02saao/o75.com
(٣) إبراهيم فتحي اعميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، القاهرة، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، ٢٠٠٨م، ص٤٥.
(٤) المرجع السابق، ص٦١.
(٥) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، طرابلس، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨١م، ص٥٦.
(٦) علي صادق يوهدمه، سرد تاريخي عن ليبيا ما قبل الاستقلال، والظروف التي أدت إلى حصوله على الاستقلال وشبكة المعلومات الدولية.
(٧) علي الصلايي، الحركة السنوسية في ليبيا، المكتبة المصرية، ٢٠٠٧م، ص ٢٧٥، وللإطلاع أكثر على قرار هيئة الأمم المتحدة بخصوص منح ليبيا استقلالها في ٢ نوفمبر ١٩٤٩م يمكن الرجوع إلى ملاحق البحث في نهاية الدراسة، و لمزيد من التفاصيل عن حالة ليبيا واستقلالها ينظر: محمد خدوري، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي (ترجمة نقولا زيادة، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٦م).
(٨) عبد الله بلال، وجاء العقيد، طرابلس، دار مكتبة الفكر، ١٩٧٠م، ص١٩.
(٩) علي شعيب، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢م، ص٢٠٤.
(10)"Jason Pack" Libya is Big to Fail: International is the Right Move and not Just for Itumanitaion Reasons foreign policy,18/3/2014.
(11)Vanda well, Dirk J, (2006) A history, modern Libya, cambriage university press isbnp, sa.
(١٢) يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣م، ص١٠.
(١٣) علي خضير ميزرا، ليبيا: **الفرص الضائعة والآمال المتجددة** (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٢م)، ص ١٣١.

(١٤) مالك عبيد أبو شهيوة، **النظام السياسي في ليبيا في الفترة من ١٩٥١- ١٩٦٩م**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م.

(١٥) إبراهيم اعميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا بنغازي**، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، ٢٠٠٨م، ج١، ص٢٥١.

(١٦) للمزيد انظر: جمال الطاهر سويدان، **ظاهرة عزوف المواطنين عن حضور المؤتمرات الشعبية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٥م.

(١٧) مصطفى اشتيوي، **ثمن الحرية – ليبيا و السنوات العجاف**، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣م، ص٥٦-٦٢.

(١٨) زياد عقل عسكرة الانتفاضة، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في ليبيا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، إبريل ٢٠٠١م، ص٧٠-٧١.

(١٩) لقد استخدمت الإدارة الأمريكية حادثة سقوط الطائرة الأمريكية البانام فوق لوكربي سنة ١٩٨٨م كوسيلة وذريعة للتدخل بالعدوان على ليبيا، ونجحت في ذلك من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن رقم (٧٣١) في ٢١- ١- ١٩٩٢م والذي ينص على استجابة ليبيا لطلبات دول التحالف الثلاثي "أمريكا وبريطانيا وفرنسا" بخصوص تسليم مطلوبين متهمين بتفجير الطائرة الأمريكية أدت إلى مقتل (٢٧٣) شخصاً من بينهم ٢٠ شخصاً من سكان منطقة لوكربي. للمزيد ينظر: قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية، مجموعة من الخبراء والباحثين، مركز دراسات العالم الإسلامي العدد (٣)، ١٩٩٢، ص ٧٩- ١٠٥.

(٢٠) ماجد شدود، الأمن القومي العربي والمتغيرات الدولية، مجلة دمشق، المجلد ٩، العدد ٧٢، ١٩٩٣م، ص٧٢.

(٢١) معاذ البطوشي، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢م، ص٢٦.

(٢٢) مجدي حماد، أثر المتغيرات على قضية الوحدة العربية، مجلة الفكر السياسي، ١٩٩٨م متاح على الرابط: http:awa-dram.orgpolitic/30/fakr

(٢٣) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص١١٧.

(٢٤) أشرف سعيد العيسوي، أثر المتغيرات الحديثة ومفهوم الأمن القومي، مجلة كلية خالد العسكرية، العدد ٨٤، ٢٠٠٦م، ص١٨.

(٢٥) معاذ البطوشي، تداعيات الاحتلال الامريكي البريطاني على العراق، مرجع سبق ذكره، ص٥٨.

(٢٦) أحمد مجدي حجازي، الثورة المصرية، علامة حضارية خارقة، الأهرام، مجلية الديمقراطية، ط٢، العدد ٢، إبريل ٢٠١١م، ص٣٧.

(٢٧) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م، ص٣٠٤.

(٢٨) د. محمد بشير صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة.. حالة مصر، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٨٤,٢٠١١م، ص٢٠.

(٢٩) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الثورات أنظر، رجب أبو ديوس، محاضرات في علم الثورة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ١٩٨٧م، ص٢٧-٢٩، وكذلك شعبان الطاهر الأسود، علم السياسة، قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٤٧.

(٣٠) محمد السنوسي الدوادي محمد، مرجع سبق ذكره، ص٥٤-٥٥.

(*) ترجع تسمية الربيع العربي بهذا الاسم تيمنا بربيع (براغ)، وهي التسمية التي أطلقت على انتفاضة بلاد المجر على الحكم الشيوعي إبان الحقبة السوفييتية في أواخر القرن الماضي.

(٣١) محمد الحوراني، دور اسرائيل وحلفائها في ثورات "الربيع العربي"، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق، سلسلة الدراسات (٦) ٢٠١٥م، ص٦١.

(*) يقصد بالفوضى الخلاقة سياسة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية طورتها وصاغتها في نظرية تفاعل إستراتيجي بحت بعضها أو يقلل من اللجوء إلى العمل العسكري إلا في حالات اضطرارية من خلال استحداث فوضى في مواقع الصراع والتوتر بين أطراف محلية تتيح للولايات المتحدة الأمريكية التدخل وتوجيهها لمصلحتها.

(٣٢) جميل مطر وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠١٢، ص٣٣٧.

(*) بحسب الوثائق و تسريبات ويكيلكس فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنفقت خلال السنوات الثلاث الأخيرة قبل أحداث ثورات الربيع العربي ماقيمته (١٧٠ مليون دولار) على استراتيجيتها الهادفة للتغيير- للمزيد ينظر في ذلك جميل مطر و اخرون، المرجع السابق ص٣٣٨.

(٣٣) رمزي المنياوي: الفوضى الخلاقة، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دمشق، القاهرة، دار الكتاب العربي، ٢٠٠١م، ص١١.

(34) Mare Laynch, "political seince and the new Arab public sphere," foreign policy, 12Jun 2012, P24.

(٣٥) خليدة كعسيس خلاصي، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ٢٠١٤م، العدد ٤٢١، ص٢٢٥-٢٢٦.

(٣٦) خليدة كعسيس، نفس المرجع السابق، ص٣١.

(٣٧) عادل الصفتي، الربيع العربي ماذا يعني ؟، العربية نت، متاح على الرابط:
www.alarabiya.net /views/2011/08/05/160

(٣٨) محمد السنوسي الداوادي محمد، مرجع سبق ذكره، ص٥٣.

(٣٩) سلمان عودة، أسئلة الثورة، الرياض، مركز إنماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢م، ص١٣٤.
(٤٠) تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة NDP، ٢٠١١م عن تحديات التنمية في الدول العربية متاح على الرابط:
http://arabstatesandp,org/content/rbas/en/homelibya/humadevelopment/arab-development.challengesl report. 2011
(٤١) عبد الله بلقزيز، تحرير الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢م، ص١٩-٢٢.
(٤٢) المرجع السابق.
(٤٣) مجموعة باحثين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أبو ظبي، صندوق النقد العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٢١٥-٢٢٠.
(٤٤) أحمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والإداب، ١٩٢٩م، ص١١٢-١١٥.
(٤٥) أحمد عبد الله مهنا، الربيع العربي الركن الأخضر، متاح على الرابط:
www.qrenc.com/show-artical-main.cfm.
(٤٦) مرجع سبق ذكره.
(٤٧) أحمد عبد الله مهنا، الربيع العربي، بين الأسباب والنتائج، مجلة الركن الأخضر ٢٠١١، متاح على الرابط: Fm?id:24542.http://www.grenc.com/show article malh.C
(48) Jamesl, Glivin, the arab uprisings, **what everyone need to know**, oxford university press, new york, 2012, p.p 50-52.
(49) Johan Krige, American hegemony and postuarec on struction, PP 50-52.
(٥٠) د. جيهان عودة، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التقيد الدولي بناء الإشكالية د.ن، القاهرة ٢٠١٣م،ص٧.
(51) David held and charles Roger (Editors) Global covernance at Risk, (USA: Polity Press, 2013) P.18.
(٥٢) الثورة الليبية، صراعات بناء الدولة، التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠١١- ٢٠١٢م) القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص ١٢١.